١٦٣ (د-١٤) دراسة متعمقة لهيكل ووظائف الأجهزة الحكومية الدولية للامم المتحدة العاملة في القطاعين الاقتصادى والاجتماعي

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

اذ تشير الى قرارى الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ و٠٢/٣٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ والى قرارات اللجنة ٦٩(د-٦) المؤرخ في ١ ايار/مايو ١٩٧٩، و٨٠(د-٧) المؤرخ في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٠ و١٠٥(د-٨) المؤرخ في ٦ ايار/مايو ١٩٨١ والتي تتعلق كلها بإعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة وبتحديد وتعزيز مهام اللجان الاقليمية في اطار إضفاء طابع اللامركزية على أداء البرامج الاجتماعية والاقتصادية في المنظمة،

واذ تلاحظ التوصيات ٣ و٨ و٣٧ من تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الأداء الادارى والمالي للامم المتحدة المؤرخ في ١٥ آب/اغسطس ١٩٨٦، وقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ والمتعلق بتقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى، ومقرر المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١١٢/١٩٨٧ المؤرخ في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٧، والتي تدعو جميعها الى تشكيل لجنة خاصة لتقوم باجراء دراسة متعمقة للهيكل الحكومي الدولي للامم المتحدة ووظائفها في المجالين الاقتصادى والاجتماعي،

وقد نظرت في الموضوع وأبدت الملاحظات المرفقة عليه،

ترجو من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدى اعتماده للدراسة المتعمقة أن يأخذ ملاحظات اللجنة في الاعتبار.

الجلسة العامة الثالثة
٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧

مرفق القرار

دراسة متعمقة للهيكل الحكومى الدولي للامم المتحدة ووظائفها في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي

إن المجلس الوزاري للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا يدعم الجهود المبذولة في عملية اصلاح منظومة الامم المتحدة وترشيد أجهزتها بهدف زيادة فعاليتها في خدمة الدول الاعضاء. وبناء على طلب من المجلس الاقتصادى والاجتماعي وبغرض تضافر الجهود مع هذا المسعى، فقد تطرّق المجلس الوزاري في دورته الرابعة عشرة المنعقدة من ٤-٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧، الى الموضوعات الثلاثة التالية وأبدى آراءه فيها كما هو محدد أدناه:

(أ) بموجب المقرر ١١٢/١٩٨٧ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي طلب المجلس من جميع اجهزته الفرعية «ان تقدم الى اللجنة الخاصة، في موعد لا يتجاوز ثلاثين يوما من اختتام دوراتها القادمة، آراءها

ومقترحاتها بشأن تحقيق الأهداف المتوخاه في التوصية ٨ لفريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى فيما يتعلق بعملها وعمل آليتها الفرعية»[٧].

(ب) بموجب المقرر ذاته، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي: «أن يرجو من اللجنة الخاصة ان تنظر، في سياق الدراسة المتعمقة، في الاحكام ذات الصلة من التوصية لفريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للأمم المتحدة»[٧].

(ج) الموضوع الثالث يتناول خبرة اللجان الاقليمية منذ عام ١٩٧٧ فيما يتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٧٩/٣٢ بشأن اللامركزية لما له من علاقة وثيقة في العملية الجارية لاصلاح منظومة الأمم المتحدة.

(أ) التوصية ٨- الاجهزة الحكومية الدولية

بخصوص تبسيط الهيكل الحكومي الدولي للاسكوا وترشيده، فإن المجلس الوزارى لا يرى داعياً للتغيير في الهيكل الحالي. فالجهاز الحكومي الدولي للإسكوا يتمثل فقط في الاجتماع الوزاري السنوي واجتماع اللجنة الفنية. وهذا الهيكل يلبي احتياجات الاسكوا الحالية، ويوفر هذان الجهازان التوجيه اللازم لعمل الامانة التنفيذية، التي يتفق دورها وهيكلها بصورة مباشرة مع برنامج العمل والاولويات الذى تحدده الدول الاعضاء.

وفيما يتعلق بقنوات انتقال التوصيات الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي والى الجمعية العامة ولجانها، فإن المجلس يرى بأنها تعمل بصورة مرضية، على الأقل فيما يختص بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولكن كثيرا ما يؤدي عرض قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على لجان الجمعية العامة الى استبعاد عناصر أساسية من التوصيات التي تصدرها الجمعية العامة، وخاصة فيما يتعلق بالمسائل الداخلة في نطاق أعمال اللجنة الخامسة. إن مجلس الاسكوا يقترح تدعيم سلطة اللجان الاقليمية في اتخاذ القرارات على الصعيد الحكومي الدولي وفي زيادة مشاركتها ،وبانتظام، في البرامج الرئيسية وعمليات تخطيط الميزانية للأمم المتحدة.

(ب) التوصية ٣- تواتر ومدد انعقاد اجتماعات الأجهزة الحكومية الدولية

لقد عالجت الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوزاري للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا هذا الموضوع وقررت عقد اجتماعات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ولجنتها الفنية كل سنتين بدلا من كل سنة.

---

(٧) انظر تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الأداء الادارى والمالي للامم المتحدة، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والاربعون، الملحق رقم ٤٩ (A/41/49).

(ج) قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٣ بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي وموضوع اللامركزية

من الواضح ان تغييرات كبيرة قد حدثت في الظروف الاقتصادية والاجتماعية في كل من الاقاليم التي تخدمها اللجان الاقليمية في السنوات العشر الاخيرة، وإن المجلس يرى أن هناك دلائل قوية على استمرار صحة وفعالية التدابير الخاصة باللامركزية والمتضمنة في القرار ١٩٧/٣٣. وفي منطقتنا فان برامج الاسكوا في تطور مستمر استجابة لاحتياجات الدول الاعضاء والظروف المتغيرة في المنطقة. ومن شأن طابع برنامج عمل الاسكوا الذي يجمع بصورة متزايدة بين التخصصات والقطاعات كما يتمثل في مشروع الخطة متوسطة الاجل للسنوات ١٩٩٠-١٩٩٥ ان يمكن اللجنة من ان تقوم بدور أوثق وأكثر تكاملا في التنمية الاقتصادية والتعاون في المنطقة. وتعمل الاسكوا كمثيلاتها من اللجان الاقليمية في تعاون يومي وثيق مع بلدان المنطقة. وقد أضفت عليها هذه الصلة الوثيقة على مر السنين معرفة فريدة ببلدانها، ومشاكلها، وأولوياتها. وأصبح للجنة رصيد من المعلومات والخبرات التي تمكنها من توفير المعونة السريعة والمناسبة لبلدان المنطقة.

في ضوء ماسبق فإن المجلس يؤكد على المبادئ التي يتضمنها القرار فيما يتعلق بالامكانات المتزايدة لعمل منظومة الامم المتحدة على الصعيد الاقليمي.

كذلك يرى مجلس الاسكوا ان هناك ايضا ما يبرر دعم كل ما يجب أن يصاحب اية لامركزية ناجحة، اي التفويض المناسب للسلطات من المقر الى المراكز الاقليمية، مع ما يلزم من ضوابط، بما يمكنها من ادارة وتنظيم عملياتها وانشطتها الداعمة باكبر قدر من الكفاءة.

وقد اكدت الازمة المالية ان نسبة عالية لايمكن قبولها من موارد المنظمة ظلت، لسنوات عديدة، تنفق على ادارة خدمات الدعم. وتبين الخبرة في اللجنة ان ذلك يرجع جزئيا الى ان اللامركزية لم تسفر عن خلق نظم بيروقراطية رئيسية في المكاتب الجديدة بما يلازمها من تخفيض في الكوادر الادارية المركزية، بل اسفرت، بدلا من ذلك عن خلق نظم بيروقراطية موازية تتمثل وظيفتها الاساسية في ضبط وموازنة بعضها البعض.

ويرى المجلس ان هذه الحالة ليست ناتجة عن افراط في تفويض السلطات، بل على العكس، فهي ناتجة عن عدم كفاية او عدم اكتمال في تفويض هذه السلطات وعدم وضع الضوابط والاجراءات التي تكفل ممارستها بحكمة. لذلك فإننا نعتقد ايضا انه ما لم تبدأ الامم المتحدة في هذا العصر الذي يتميز باتساع نطاق الاتصالات، في العمل كمؤسسة عالمية بالفعل وتستفيد من التكنولوجيات التي تتيح للمنظمات التي تعمل على نطاق العالم اداء وظائفها بكفاءة، فانها لن تتمكن من تبسيط جهازها الاداري وتخفيض تكلفة عملياتها تخفيضا كبيرا دون ان تفقد السيطرة عليها.